● أخبار قصيرة

روسيا تمنح اللجوء المؤقت لصحفي بريطاني

صرحت المتحدثة باسم وزارة الداخلية الروسية، بأن الصحفي البريطاني غريم فيليبس، الذي يغطي الأحداث في منطقة دونباس منذ عام ٢٠١٤، حصل على حق اللجوء المؤقت في روسيا. و نشرت المتحدثة عبر "تلغرام": "قدم زملاؤنا من إدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية الروسية في جمهورية لوغانسك الشعبية للصحفي المعروف، المواطن البريطاني غراهام فيليبس، حق اللجوء المؤقت على الأراضي الروسية".

و الجدير بالذكر أن عناصر الحرس الوطني الأوكراني ألقوا القبض على فيليبس في ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٤ لدى خروجه من مدينة ماريوبول في مقاطعة دونيتسك. و تم استجوابه لمعرفة موقفه من قضية شبه جزيرة القرم وما إذا كان يعمل لصالح الاستخبارات الروسية.

كازاخستان تستضيف معرض المنتجات الأفغانية

افتُتح معرض المنتجات والصناعات الأفغانية في مدينة ألماتي الكازاخستانية بحضور "نور الدين عزيزي" وزير الصناعة والتجارة في حكومة طالبان و"سيريك جومانغارين" نائب رئيس وزراء كازاخستان، إلى جانب وفد حكومي وممثلين عن القطاع الخاص من كلا البلدين.

ووفقاً لبيان وزارة الصناعة والتجارة في حكومة طالبان، أعرب عزيزي خلال حفل الافتتاح عن شكره لكازاخستان على جهودها المستمرة وريادتها في تطوير العلاقات مع أفغانستان. كما دعا كازاخستان ودول المنطقة إلى تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لتنمية الصادرات الأفغانية وتسهيل الوصول إلى المنتجات الأفغانية عالية الجودة في المنطقة. من جانبه، وصف نائب رئيس وزراء كازاخستان أفغانستان بأنها شريك تجاري مهم لا يمكن الاستغناء عنه في منطقة جنوب وسط آسيا.

الضغط الحكومي يكسر صف المعارضة البلوشية في التصويت الدستوري

وصف أختر منغل، رئيس الحزب الوطني البلوشي، إجراءات الحكومة المركزية الباكستانية في الضغط على عضوَي مجلس الشيوخ من حزبه بأنها "مخزية". وقال إن عضوَي مجلس الشيوخ قاسم رانجو ونسيمة إحسان قد صوتا بالموافقة على مسودة تعديل الدستور تحت الضغط أو الترغيب من قبل الحكومة الباكستانية.

وأضاف أنه طلب من كلا العضوين تقديم استقالتيهما من منصبيهما في مجلس الشيوخ في أقرب وقت ممكن، وإلا سيتم اتخاذ إجراءات تأديبية داخل الحزب ضدهما.

ومن الجدير بالذكر أن تصويت عضوَي مجلس الشيوخ من الحزب الوطني البلوشي المنتميَين إلى جناح المعارضة كان له دور محوري في إقرار مسودة تعديل الدستور في مجلس الشيوخ.

في ظل استراتيجياتها العدوانية

أميركا تتسبب بتشكيل تحالفات مناوئة لها في العالم

الوفاق/ يشهد العالم اليوم تحولات جيوسياسية عميقة تُعيد تشكيل موازين القوى العالمية بشكل جذري. فبعد عقود من الهيمنة الأمريكية الأحادية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تتبلور ملامح نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، تقوده تحالفات استراتيجية غير مسبوقة. وفي خضم هذه التحولات، يبرز تقارب ثلاثي لافت بين روسيا والصين وكوريا الشمالية، يُشكل استجابة مباشرة للسياسات الأمريكية العدوانية في القارة الآسيوية. هذا التقارب، الذي يتجاوز مجرد التنسيق السياسي إلى التعاون العسكري والاقتصادي الوثيق، يُنذر بتشكل كتلة جيوسياسية قوية قد تُغير قواعد اللعبة الدولية بشكل جذري.

من أهم مبادئ التفكير الاستراتيجي منع تشكيل تحالف شامل ضدك. فالقيادة الحكيمة تسعى دائماً للتأكد من بقاء الأعداء الحاليين والمحتملين منقسمين قدر الإمكان. ولكن هناك فرق بين القيادة الحكيمة وبين الأوليغارشية المتعطشة للحرب في الولايات المتحدة، التي تسعى بيأس للحفاظ على صراعات شبيهة بالحرب الباردة وبدء حروب بالوكالة يمكن أن تغذي المجمع الصناعي العسكري لعقود. يُظهر تاريخ التدخل الأمريكي (وهو تعبير ملطف عفا عليه الزمن لما هو في الحقيقة عدوان أمريكي/ناتو غير مبرر ضد العالم بأسره) أن مجرمي الحرب وأصحاب النفوذ المالي في واشنطن سيجدون دائماً "الذريعة المثالية" لشن غزوات ضد أي دولة ذات سيادة. ولم يتغير هذا الأمر حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، فقد ضمنت التطورات التكنولوجية في العقود الخمسة الماضية أن الولايات المتحدة لا تستطيع ببساطة خوض حروب ضد دول معينة. فقدرة هذه الدول على إلحاق أضرار جسيمة بالأراضي الأمريكية هي ما أبقى دعاة الحرب تحت السيطرة.

استراتيجية خاطئة

ومع ذلك، في الثلاثين عاماً الماضية، خلق انتهاء الحرب الباردة (الأولى) وهماً بأن الولايات المتحدة "انتصرت" وأنها تستطيع فعل ما تشاء دون عقاب. هذا هو السبب بالتحديد في حدوث عدد غير مسبوق من الغزوات والحروب العدوانية الأمريكية ضد معظم دول العالم في نفس الفترة، خاصة في أوروبا الشرقية (صربيا/يوغوسلافيا السابقة وروسيا/الاتحاد السوفيتي السابق) والشرق الأوسط (أكثر من نصف دزينة من الدول دُمرت أو خُربت). ولكن بعد مهاجمة دول معزولة وضعيفة في الغالب، حان الوقت الآن لل "الجائزة الكبرى".

في العقد الماضي، كانت واشنطن تستعد لمواجهة مع أنداد محتملين، خالقةً توترات مع قوى عظمى مثل روسيا والصين، مع استهداف لاعبين إقليميين أقوياء، خاصة كوريا الشمالية وإيران. وكما هو متوقع، تدرك هذه الدول أن خصمها (خصومها) واحد وأنها بحاجة للعمل معاً لإبقائه بعيداً. ومع ذلك، بدلاً من محاولة إحداث شرخ بين هذه الدول، واصلت الولايات المتحدة الضغط على كل منها في وقت واحد، مما زاد من تصميمها على تشكيل ما يمكن وصفه فقط بأنه تحالف. قد لا تكون موسكو وبكين وبيونغ يانغ متحمسة لاستخدام هذه الكلمة لوصف علاقاتها الثلاثية، لكن الواقع يشير إلى أنها تتجه نحو ذلك بالضبط. فمستوى تنسيقها في السياسة الخارجية والعسكرية يشير بالتأكيد إلى ذلك.

في العامين ونصف الماضيين، أحيت روسيا بفعالية التعاون العسكري الخامل نسبياً مع كوريا الشمالية. والآن أصبحت الدولتان مرتبطتين فعلياً بميثاق دفاع مشترك، وهو الأول الذي وقعته موسكو مع دولة غير سوفيتية منذ عام ١٩٩١. وتمتد علاقاتهما الوثيقة أيضاً إلى القدرات التقليدية، بما في ذلك على المستويين العملياتي والتكتيكي. يصر الغرب السياسي ودماه النازيون الجدد على أن القوات الكورية الشمالية تقاتل بالفعل في أوكرانيا، لكنهم لم يقدموا أي دليل لدعم هذه الادعاءات، كالمعتاد. ما هو ممكن بالتأكيد هو أن بيونغ يانغ أرسلت موظفين لمساعدة نظرائهم الروس في دمج الأسلحة والذخائر الكورية الشمالية في ترسانة الكرملين. ومع ذلك، لا يمكن توقع أكثر من ذلك، إذ كان من المفترض أن يكون هناك المزيد من الأدلة التي تثبت العكس.

من ناحية أخرى، تعمل الصين وكوريا الشمالية أيضاً على تعزيز علاقاتهما، حيث أخبر شي جين بينغ كيم جونغ أون أن بكين مستعدة لتنسيق استراتيجي أوثق مع بيونغ يانغ. كان البلدان المتجاوران حليفين منذ تأسيس كوريا الشمالية، وهذه العملية ليست متوقعة فحسب، بل طبيعية أيضاً، حيث تواصل الولايات المتحدة عسكرة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك إعادة عسكرة اليابان، وهي دولة لم تعتذر حقاً (ناهيك عن دفع تعويضات) عن عدوانها في المنطقة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. قتلت طوكيو ملايين المدنيين في جميع أنحاء شرق آسيا (خاصة الصين)، مما رسخ المشاعر المعادية لليابان في معظم دول المنطقة، بما في ذلك كوريا الجنوبية، التي هي بخلاف ذلك تابع أمريكي مطيع بلا شك. ومع ذلك، تخطط أمريكا لتحويل اليابان إلى قوة عسكرية من شأنها أن تواجه روسيا والصين وكوريا الشمالية.

في العامين ونصف الماضيين، أحيت روسيا بفعالية التعاون العسكري الخامل نسبياً مع كوريا الشمالية. والآن أصبحت الدولتان مرتبطتين فعلياً بميثاق دفاع مشترك

تحالف جديد

نتيجة لذلك، يتم بناء علاقات أوثق في حالات روسيا-الصين، وروسيا-كوريا الشمالية، والصين-كوريا الشمالية. هذا يذكرنا كثيراً بالطريقة التي تشكل بها الوفاق في العقود والسنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، عندما اتفقت روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة على كبح جماح التوسع الألماني الناشئ آنذاك. لم يكن لدى أعضاء الوفاق الكثير من القواسم المشتركة غير ذلك، حيث كانت روسيا والمملكة المتحدة في الواقع عدوتين لقرون حيث كان لكليهما مصالح متنافسة في مختلف أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن مخاطر ترك النزعات الإمبريالية لبرلين دون رادع فاقت بكثير هذا العداء الذي استمر لقرون. وبالتالي، إذا كان بإمكان لندن المصابة بالرهاب المرضي من روسيا إيجاد أرضية مشتركة مع موسكو (أو بالتحديد، سانت بطرسبرغ آنذاك)، فتخيل مدى سهولة تشكيل روسيا والصين وكوريا الشمالية لتحالف شبيه بالوفاق.

ليس لديهم فقط الكثير من القواسم المشتركة (من حيث التفكير الاستراتيجي)، بل هم أيضاً جيران مباشرون، مع مصالح وروابط اقتصادية واضحة لا تنفك تنمو، خاصة مع استمرار الغرب السياسي بقيادة الولايات المتحدة في محاولة عزل الدول الثلاث وتقليل آفاقها الاقتصادية (والمجتمعية). هذا العدوان المتزامن ضد الثلاثة يزيد من تصميمهم على تنسيق الجهود والرد. في ١٤ أكتوبر، وصل وزير الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف إلى بكين، حيث التقى نظيره الصيني دونغ جون. وأعرب الجانبان عن نيتهما "تعميق التعاون الاستراتيجي" و"تطوير العلاقات العسكرية باستمرار". مرة أخرى، ستؤدي هذه العلاقات الثنائية حتماً إلى تحالف ثلاثي يمكن أن يكون منشأ كتلة (أور) آسيوية لا تُقهر من المؤكد أن آخرين سينضمون إليها.

ايطاليا.. القضاء يقف في وجه خطة ميلوني لمكافحة اللجوء

عاد اثنا عشر طالب لجوء إلى إيطاليا بعد حكم قضائي إيطالي ضد خطة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني لنقل طالبي اللجوء إلى معسكرات في ألبانيا. وكان هؤلاء أول مجموعة تم نقلها إلى مركز لجوء في ألبانيا بأمر من الحكومة اليمينية المتطرفة الإيطالية لمعالجة طلبات لجوئهم هناك، قبل أن يوقف القضاء الإيطالي هذا الإجراء.

تم نقل طالبي اللجوء على متن سفينة تابعة للبحرية الإيطالية إلى ميناء باري في منطقة بوليا، حيث تم إيواؤهم في مركز محلي لاستقبال اللاجئين. ومن بين الستة عشر شخصاً الذين تم نقلهم في البداية من إيطاليا إلى ألبانيا، كان أربعة قد تم رفضهم مسبقاً من قبل المركز الألباني وأعيدوا مباشرة إلى إيطاليا - اثنان لأسباب صحية واثنان لكونهما قاصرين.

أصدرت محكمة إيطالية أمراً بإعادة طالبي اللجوء هؤلاء. ورفضت المحكمة احتجاز ١٢ شخصاً من بنغلاديش ومصر لأنه لا يمكن إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية نظراً لاعتبارها غير آمنة. ووفقاً للقانون الإيطالي، يجب أن تراجع المحاكم المتخصصة أي احتجاز لطالبي اللجوء. كما استندت المحكمة الإيطالية في قرارها إلى حكم محكمة العدل الأوروبية.

انتقدت جورجيا ميلوني قرار القضاة وأعلنت أنها تريد الاستمرار في هذا النهج. وقالت إن تصنيف دول مثل بنغلاديش ومصر كدول غير آمنة يعني عملياً أن جميع الأشخاص الذين يدخلون ألبانيا سيتم استبعادهم من البرنامج، مما يجعل الخطة غير قابلة للتنفيذ.

وقعت الحكومة اليمينية المتطرفة الإيطالية برئاسة ميلوني اتفاقية مكافحة الهجرة مع الحكومة الألبانية في نوفمبر، صالحة لمدة خمس سنوات. وبموجب الاتفاقية، سيتم إيواء ما يصل إلى ٣٠٠٠ طالب لجوء من الذكور البالغين الذين تم إنقاذهم من قبل خفر السواحل الإيطالي في المياه الدولية في ألبانيا. على أن تدار مراكز اللجوء هناك وفقاً للقوانين الإيطالية وبموظفين إيطاليين.

تنص الاتفاقية على فحص طالبي اللجوء أولاً على متن سفن الإنقاذ ثم إرسالهم إلى ألبانيا لمزيد من دراسة طلباتهم. وتدفع إيطاليا أكثر من ٦٠٠ مليون يورو لهذه المراكز. ووصفت ميلوني هذا النموذج بأنه نهج جديد لمكافحة ما يسمى بالهجرة غير الشرعية.

في المقابل، تنتقد منظمات حقوق الإنسان هذه الاتفاقية بشدة. ويبقى السؤال كيف ستضمن إيطاليا احترام حقوق الإنسان في المراكز خارج الاتحاد الأوروبي. تسعى ألبانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي مرشحة رسمياً للعضوية. ومن خلال المشاركة في ما يسمى باستراتيجية الهجرة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تؤكد الحكومة الألبانية رغبتها في الانضمام.

إيطاليا هي أول دولة في الاتحاد الأوروبي تقوم بإيواء اللاجئين في معسكرات خارج أراضيها. وتراقب دول الاتحاد الأوروبي الأخرى هذه التجربة عن كثب. وقد أطلق العديد على المركز في ألبانيا اسم "غوانتانامو الإيطالي".

في موقف تصعيدي مع القضاء الإيطالي، أعلنت ميلوني أن ائتلافها المكون من ثلاثة أحزاب يمينية سيقر المزيد من اللوائح في هذا الاتجاه. وقالت زعيمة حزب "إخوة إيطاليا" اليميني: "لا أعتقد أن تحديد الدول الآمنة هو من اختصاص السلطة القضائية، بل هو مسؤولية الحكومة".

في الوقت الحاضر، هناك ٢١ دولة، من بينها بنغلاديش ومصر وساحل العاج وتونس، مدرجة ضمن الدول التي يخضع مهاجروها للنقل إلى ألبانيا بموجب الخطة الإيطالية.

وعلى الرغم من أن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أيدت الاتفاقية باعتبارها مثالاً على "التفكير خارج الصندوق" في معالجة قضية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن جماعات حقوق الإنسان انتقدتها باعتبارها سابقة خطيرة.